

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الثاني والسبعون - إبريل/ نيسان 2008 - السنة السابعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

تمكين المرأة : المؤشرات والأبعاد التنموية

إعداد : د. رياض بن جليلي

أولاً : مقدمة

تبدو قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، وتواجه الحكومات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة تحديات كثيرة مشتركة لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً في التنمية بكل أبعادها، باعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة. وتبلغ هذه التحديات ذروتها في المنطقة العربية، إذ عند التأمل بما يتعلق بأي إنجاز ملموس بالنسبة لمعدلات النمو ومستويات الدخل الفردي في المنطقة يجيء الإنجاز في مؤشرات التنمية البشرية للمرأة ضعيفاً ومخيباً للآمال. فبالرغم من الإنجازات الملحوظة التي حققتها المرأة العربية في العقود السابقة والتحسن الكبير في تحصيلها التعليمي، فإن مشاركتها ما زالت دون الطموحات على كافة الأصعدة (في القوى العاملة وفي الحياة السياسية). ومن البديهي أن يشكل هذا الوضع عائقاً أمام تحقيق مستويات إنمائية مناسبة ومستدامة في المنطقة العربية، خاصة إذا ما اعتبرنا أن التنمية هي توظيف كامل لقدرات البشر لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه الإنساني وتوسيع نطاق الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وتأمين حقوق كافة البشر رجالاً ونساءً على حدٍ سواء.

إن الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية لابد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات البشرية لكل من المرأة والرجل في عملية التنمية بصورة متكافئة. ولتحقيق ذلك، فإنه من الأهمية بمكان تحديد إطار وأدوات محاور التحليل النوعي الرامية إلى تضييق الفجوة بين الرجال والنساء في ما يتعلق باحتياجاتهم العملية والاستراتيجية، للوصول إلى المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة باتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والحياة الاجتماعية، وتوسيع الفرص واختيارات الرجال والنساء بصفة متساوية في جميع مجالات التمكين، وإزالة العوائق بكافة أشكالها التي تعترض تمتع المرأة بالفرص والموارد ومساهمتها بصفة متساوية مع الرجل في التنمية الشاملة.

وفي هذا الإطار، يعتبر هذا العدد من سلسلة جسر التنمية مساهمة في التعريف بالإطار المرجعي والقياسي لتمكين المرأة وتعزيز مكانتها في العملية التنموية.

ثانياً : المفاهيم والإشكاليات حول النوع الاجتماعي

1. تعريف النوع الاجتماعي

يعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال، وإنما يشمل

الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة في النّفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.

يشير مصطلح النوع الاجتماعي إلى الأدوار المتمايزة للمرأة والرجل في المجتمع، والتي تعززها المكونات الحضارية والثقافية والاجتماعية داخل مجتمع ما.

ويتم تعريف علاقات النّساء والرّجال بطرق مختلفة حسب اختلاف المجتمعات. وتشكّل هذه العلاقات التي يتقاسمها النّساء والرّجال ما يسمّى علاقات النّوع الاجتماعي التي تشكّلها مجموعة متنوّعة من المؤسّسات مثل الأسرة والنّظم القانونية و السوق. وتتمثل علاقات النوع الاجتماعي في علاقات قوى تراتبية بين النساء والرجال تميل إلى تكريس دونية النساء. وغالبا ما تُقبل تلك العلاقات التراتبية على أنها طبيعية بالرغم من أنها محدّدة إجتماعيا ومتوطنة ثقافيا وقابلة للتغير عبر الزمن.

وتشكل علاقات النوع الاجتماعي ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت، وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المتراكمة، التي تشمل الطائفة والطبقة والعمر والحالة الاجتماعية والموقع داخل الأسرة.

2. الغاية من تفعيل قضايا النوع الاجتماعي

أسس مفهوم النوع الاجتماعي

من المعروف أن المرأة نصف المجتمع، وبدون تفعيل دورها يفقد المجتمع نصف إمكاناته وقواه. كما أن تفعيل دور المرأة هو غاية ووسيلة في نفس الوقت؛ غاية في حد ذاتها لأنها تعطي المرأة المشاركة الكرامة والإحساس بتحقيق الذات، ووسيلة لأننا سنستفيد من نصف قوى المجتمع ونبني القرارات والسياسات بناءً على قدرات الجميع، بحيث تعكس أفضليات ومصالح المجتمع ككل، ولا تقتصر فقط على مصالح نصف المجتمع. إن إعادة توزيع الأدوار بين الرجل و المرأة في المجتمع وإتاحة الفرصة المتكافئة للرجل و المرأة من منطلق مفهوم المشاركة يؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع.

التقارير والاتفاقيات الدولية الخاصة بتفعيل قضايا النوع الاجتماعي

- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو CEDAW): تقتضي هذه الاتفاقية من الدول الأعضاء القضاء على التمييز ضد المرأة في ما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية. كما ترسخ برنامجا من الإجراءات التي يتعين على الدول اتباعها من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء. ولا يقتصر تعهد الدول على السعي لتحقيق المساواة في الحياة العامة (في مجالات الوضع القانوني والمشاركة السياسية)، إنما يتجاوزها إلى الحياة الخاصة، وخصوصا ضمن العائلة. ومن أجل تطبيق أهداف الاتفاقية، فإن الدول مخولة بإتباع سياسات التمييز الإيجابي حتى يتم تحقيق المساواة بين

المرأة والرجل. ولقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية في شهر ديسمبر من عام 1979، وتسارع التصديق عليها وأصبحت نافذة المفعول بتاريخ 3 سبتمبر1981. ويبلغ عدد الدول المنضمة إليها حاليا 185 دولة (90% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) من بينها 18 دولة عربية.

- ورقة عمل بكين: أظهر المؤتمر الرابع في بكين عام 1995 مدى التزام دول العالم بالنهوض بالمرأة ومساواتها من منظور النوع الاجتماعي، لكي تأخذ حقوقها بشكل لا يتجزأ عن حقوق الإنسان، حيث أكدت ورقة عمل بكين على ضرورة صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج وتحديد الأولويات الإنمائية. ومن أجل تسريع الجهود المبذولة التي تعمل على مساعدة المرأة لنيلها حقوقها، والتزاماً بالإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة بالمشاركة الإيجابية في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فقد أكدت وثيقة عمل بكين في محاورها الإثني عشر على ضرورة العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما جاء فيها.

وقد تبنى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعد مؤتمر بكين برنامج عمل تمكين المرأة التي تم تبنيها في وثيقة العمل من خلال إطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بكين في عام 1996 بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، حيث هدف هذا المشروع في مرحلته الأولى التي انتهت في عام 1997 إلى تعزيز الآليات المعنية بالمرأة وترجمة ورقة عمل بكين إلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية. ويهدف المشروع في مرحلته الثانية التي بدأت عام 1998 إلى دعم التخطيط حسب النوع الاجتماعي وإدماج قضاياه في التنمية الشاملة، من أجل زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الذي تؤثر في حياتها.

لوثيقة عمل بكين هدف استراتيجي محدد يتعلق بإحصائيات حسب النوع الاجتماعي، وهو "تعميم الوعي بالنوع الاجتماعي وتصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس ونشر المعلومات حول التخطيط والتقييم". وتعتبر الإحصاءات والمؤشرات أدوات فعالة ومهمة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي واتخاذ القرارات التنموية، كما تستخدم الإحصاءات والمؤشرات في تقييم الوضع الراهن لأي نشاط وقياس مدى التقدم والتطوير فيه، وبناءً عليه توضع الأهداف المستقبلية.

- الغايات الإنمائية للألفية: عقدت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات على مدى السنوات العشر الماضية للتصدي للمشاكل الحرجة التي تواجه الجنس البشري. وتُوجت هذه المؤتمرات بتشخيص المنتظم الدولي للمشكلات التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار إعلان الألفية الذي تم اعتماده خلال شهر سبتمبر من عام 2000 من قبل 147 رئيس دولة وحكومة. وينطوي الإعلان الذي تبنته 189 دولة على أهداف سميت "أهداف الألفية" وتضم جل الأهداف الدولية للتنمية التي تم تبنيها خلال المؤتمرات والقمم العالمية التي انعقدت في بحر تسعينيات القرن الماضي، وقد اعتمدت هذه الأهداف التي يبلغ تعدادها ثمانية أهداف كمرجعية لقياس التقدم

في التنمية. وهي بذلك مرفقة بأرقام ينبغي تحقيقها في أجل أقصاه 25 سنة، أي خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2015، ومؤشرات ملائمة لقياس مدى التقدم المحرز في كل مجال من المجالات. ويتضمن الهدف الثاني إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويُفضّل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

- تقرير التنمية الإنسانية العربية: ليس بخاف أن حقوق وحريات المرأة العربية السياسية والاقتصادية الخاضعة عادة للمصادرة هي بالتحديد أكثر صور العنف استبعادا عن دائرة الضوء. وقد كان ذلك من أهم أسباب تركيز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002على البعد المؤسساتي للتنمية البشرية، ومطالبته بفتح باب الاجتهاد لتدقيق وتحسين أدلة قياس التنمية الإنسانية على المستوى العربي، وذلك بإدماج مقياس الحرية ومقياس تمكين النوع الاجتماعي ضمن المقاييس التي يجرى تطويرها واستحداثها لهذا الغرض.

توضح الإحصائيات المتوفرة أن الفجوات كثيرة بين الجنسين في البلدان العربية، ومن أهمها عدم تكافؤ الفرص الصارخ بين الجنسين في الحياة العامة. فلا زالت المرأة العربية تتخلف كثيراً في تقلد المناصب القيادية وساحة صنع القرار مما يجعل نفوذ المرأة في الحياة العامة ضعيفاً نسبياً.

إن أحد أهم أسباب معوقات التنمية في البلدان العربية، كما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، يكمن بشكل عام في تهميش قضية المرأة ودورها في العملية التنموية، بالإضافة لنقص الحرية ونقص المعرفة. ويشدد التقرير الرابع من سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية بعنوان "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" للعام 2005 على أن نهوض المرأة العربية يجب أن يتجاوز مجرد التجميل الرمزي الذي يسمح بصعود نساء عربيات متميزات إلى مواقع قيادية في مختلف مجالات النشاط البشري، خاصة في مؤسسات الدولة. وينبغي أن يمتد ذلك إلى تمكين القاعدة العريضة من النساء العربيات. ويعوض ذلك إتاحة فرصة حقيقية كاملة لجميع النساء العربيات لاكتساب القدرات البشرية والصحة، وللمساهمة الفعالة بقرار شخصي يتخذنه بحرية، في جميع أصناف النشاط البشري، خارج نطاق العائلة، وعلى قدم المساواة مع الرجال.

ثالثاً: البيانات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي

إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي

تعتبر إحصاءات النوع الاجتماعي فرع جديد من فروع الإحصاءات الاجتماعية يتقاطع مع كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهي معلومات رقمية تجمع وتعرض حسب الجنس لتؤمن عملية المقارنة بين النساء والرجال، ولتعكس الحقائق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكون بذلك شاملة لجميع المجالات في النظام الوطني الإحصائي (إجتماعي، ديموغرافي، إقتصادي، قطاعي). يعمل هذا الفرع على إدماج النوع الاجتماعي في جميع مراحل عملية إنتاج البيانات.

إذا استخدمنا مؤشر الحصول على البيانات والإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في منطقتنا العربية، فإننا نجد أنفسنا في ذيل قائمة الأقاليم النامية. ويستوجب مواجهة هذه المشكلة دفعة قوية من المؤسسات القائمة.

أما المؤشرات فتعرّف على أنها قيمة إحصائية مختارة تعكس قضية محددة (إقتصاديا، إجتماعيا وديموغرافيا)، تتضمن رقماً واحداً يمكن التعبير عنه من خلال: عدد، نسبة مئوية، معدل ونسبة.

إحصاءات النوع الاجتماعي، مسؤولية من؟

تؤكد وثيقة عمل بكين على دور الحكومة في إنتاج ونشر البيانات المصنفة حسب الجنس ومؤشرات النوع الاجتماعي. كما للمنظمات العالمية، على سبيل المثال الأمم المتحدة، إمكانية المساعدة في إنتاج البيانات المصنفة حسب الجنس، وتحسين مفاهيم ومنهجيات جمع البيانات، وتعزيز نظم الإحصاءات الحيوية وإدخال تحليل النوع الاجتماعي في المنشورات والأبحاث.

النهج الجديد	النهج القديم
إحصاءات النوع الاجتماعي	إحصاءات المرأة.
لمن؟	
إحصاءات المرأة والرجل عن كافة نواحي الحياة تعد لمتخذي القرار وراسمي السياسات وللناس العاديين كذلك	إحصاءات المرأة لتأييد مصالحها.
ما هي المشاكل؟	
لا تعكس الإحصاءات قضايا النوع الاجتماعى	لا توجد إحصاءات عن المرأة.
منهجية الخطأ/ التحيزات في الإحصاء	
ما العمل؟	
كل الإحصاءات عن الأفراد يجب ان تنتج وتحلل وتعرض حسب الجنس وتعكس قضايا النوع الاجتماعي في المجتمع	يجب جمع الإحصاءات حسب الجنس وجمع الإحصاءات والمؤشرات عن المرأة فقط.
يجب إدماج إحصاءات النوع الاجتماعي في مجمل النظام الإحصائي في مجالات: - جمع البيانات - تخزينها - عرضها	يجب على الإحصاءات الخاصة بالمرأة أن: - تجمع - تخزن في قاعدة بيانات - تعرض مستقلة
من المسؤول؟	
النظام الإحصائي الوطني	المنظمات والمؤسسات المعنية بالمرأة.

المصدر: أحمد حسين، إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2006.

أهم مجالات إحصاءات النوع الاجتماعي

1. إحصاءات توزيع الدخل والفقر: حسبما تعكسها مسوحات الدخل والإنفاق، وذلك على الرغم من عدم تمكن هذه الإحصاءات من سبر غور حالة التوزيع داخل الأسر، مما يتطلب صياغة أدوات خاصة لجمع البيانات في هذا الخصوص. وعلى الرغم من أن قضايا الفقر ليست ذات صلة بالمجتمع الكويتي، إلا أن قضايا توزيع الدخل والثروة تشكل بنداً مهماً في صياغة السياسات الاجتماعية، الأمر الذي يوجب العناية بها لتعكس عملية جمع المعلومات بُعد النوع الاجتماعي.
2. إحصاءات الصحة: وتشتمل على إحصاءات الحصول على الخدمات الصحية وإحصاءات الإنجازات المتخصصة. وقد كان لمنظمة الصحة العالمية دور مهم في بناء المقدرات المحلية وفي تنميط المعلومات وطرق جمعها. وتشمل المؤشرات الصحية القابلة للجمع حسب النوع توقع الحياة عند الولادة وتوقع الحياة المعدل، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومؤشرات التغذية بما في ذلك فقر الدم. بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الوفيات أثناء الولادة يمثل أحد أهم المؤشرات الصحية المتخصصة، كما اكتسبت معدلات إنتشار متلازمة إنعدام المناعة المكتسبة (الإيدز) أهمية خاصة في ظل استهدافها بواسطة الأهداف الإنمائية للألفية التي صاغتها الأمم المتحدة في عام 2000.
3. إحصاءات سوق العمل: وتشمل مختلف معدلات المشاركة في سوق العمل، وإحصاءات الأجور في مختلف القطاعات الإقتصادية ومعدلات البطالة. وتوضح الدراسات أن الإحصاءات الرسمية حول قوة العمل عادة ما تنزع نحو تقليل مساهمة الإناث، خصوصاً باستبعادها لساعات العمل في القطاع غير المنظم وعمل المرأة داخل المنزل، وخصوصاً تلك الأعمال التي يترتب عليها إنتاج للسلع والخدمات البديلة لتلك المتوفرة في الأسواق.

التحسن في وضع المرأة لا يشمل فقط مؤشرات التعليم والصحة، ولكن يتضمن أيضاً المؤشرات الاجتماعية إلى جانب تمثيلها السياسي ومشاركتها في الحياة العامة.

4. إحصاءات التعليم: وتشمل مختلف المؤشرات القابلة للتصنيف حسب النوع من أهمها معدلات الأمية ومعدلات الأمية للأعمار 25 سنة فما فوق ومعدلات القيد، لكل مرحلة من مراحل التعليم (الابتدائي والثانوي والعالي)، ومعدلات الإعادة، ومعدلات الرسوب ومعدلات التسرب.
5. إحصاءات المشاركة السياسية: إكتسب هذا المجال أهمية خاصة في ضوء التوجه العلمي، نحو تأسيس نظم حكم ديموقراطية تتسم بدرجة مرتفعة للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس. وتشمل المؤشرات على نسب النساء في إجمالي كل من المقاعد البرلمانية والوظائف الإدارية والتنظيمية والأعمال الفنية والمهنية.

رابعاً: مؤشر المساواة بين الجنسين

دليل التنمية البشرية ومتوسط دخل الإناث

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار تقرير التنمية البشرية في العالم الذي بدأ إصداره عام 1990، بتطوير مؤشر للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس عام 1995. ويستخدم مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات المستخدمة في دليل التنمية البشرية وهي مستوى المعيشة (معبر عنه بدخل الفرد الحقيقي بالمكافئ الشرائي للدولار) والمستوى الصحي (معبر عنه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة) والمستوى التعليمي (معبراً عنه بمؤشر مركب يتكون من معدل معرفة القراءة والكتابة، بوزن مرجح يبلغ 0.67، ونسب القيد في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية والعالية، بوزن مرجح يبلغ 0.33).

ولأغراض المقارنة بين الأقطار، يعتمد بناؤ مؤشر التنمية البشرية على الصيغة التالية لتنميط المؤشرات الفرعية لتتراوح قيمة كل منها بين الواحد الصحيح (لتنمية بشرية مرتفعة) والصفر (لتنمية بشرية متدنية). فعلى سبيل المثال، إذا ما رمزنا للمؤشر المنمط بالحرف (I) ولقيمة المؤشر الفعلية بالرمز AI ولأعلى قيمة فعلية بالرمز MaxAI ولأدنى قيمة فعلية بالرمز MinAI نحصل على الصيغة التالية:

$$(1) \quad I = \frac{AI - MinAI}{MaxAI - MinAI}$$

وقد تمثل التحدي الحقيقي لتطبيق هذه المنهجية حسب نوع الجنس في محاولة تقدير متوسط دخل الإناث. ولمقابلة هذا التحدي، تم الاعتماد على متوسط الأجور للإناث والذكور في الاقتصاد المعني، وذلك باستخدام المعادلة التعريفية التالية، حيث α و β هي حصة الإناث والذكور من عدد السكان النشطين إقتصادياً على التوالي وحيث S هي حصة الإناث من الدخل المكتسب:

$$(2) \quad s = \frac{\alpha v}{(\alpha v + \beta w)}$$

حيث V هي متوسط أجر الإناث و W متوسط أجر الذكور.

ويلاحظ تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 2000 أنه إذا ما افترضنا الآن أن الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) لدولة Y، مقسم أيضاً بين النساء والرجال وفقاً للمعادلة رقم (3) فإن الناتج الإجمالي الذي يكون من نصيب النساء يبلغ sY وأن متوسط دخل الأنثى، y، سيبلغ:

$$(3) \quad y = \frac{sY}{F}$$

حيث F هي عدد الإناث بين السكان.

كما يبلغ متوسط دخل الذكور، X، ما يلي:

$$(4) \quad x = \frac{(1-s)Y}{M}$$

حيث M هي عدد الذكور بين السكان.

ويلاحظ التقرير أيضاً أنه "حيثما لا تتوفر بيانات عن نسبة الأجور، فإننا نستخدم قيمة تبلغ 75%، بمعني افتراض نسبة لمتوسط أجر الإناث تساوي 0.75 من متوسط أجر الذكور $\frac{v}{w} = 0.75$.

دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع ومؤشر المساواة

إن الاختلاف بين دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ودليل التنمية البشرية يكمن في تعديل متوسط إنجاز كل دولة وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل. ومن أجل عملية التعديل لمراعاة نوع الجنس تم استخدام صيغة ترجيحية تعبر عن درجة إبتعاد متوسط الإنجاز عن إنعدام المساواة، وذلك بافتراض معامل لتجنب عدم المساواة بين النوعين في المجتمع، يستند إلى الفكرة المحورية التي تم تطويرها في مجال توزيع الثروة والدخل التي تعتمد على وجود دالة رفاهية مجتمعية ذات مرونة حدية ثابتة. وقد استخدمت دالة الرفاهية كدالة مجتمعية لتقييم الإنجاز المجتمعي في مختلف المجالات، وهي عادة ما تأخذ الشكل التالي، حيث X هي مؤشر للإنجاز في مجال معين:

$$(5) \quad V(X) = \frac{1}{1-\varepsilon} X^{1-\varepsilon}$$

لقيم ε موجبة وتختلف عن الواحد.
ولقيم 1 = ε تأخذ الشكل التالي:

$$(6) \quad V(X) = \log X$$

وتعرف ε بأنها معامل تجنب عدم المساواة، بحيث أنه كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفاً عن حالات عدم المساواة ومفضلاً لحالات المساواة في مختلف مجالات الإنجاز. وعلى أساس من هذه الدالة، تم تطوير مفهوم "الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل"، ذلك الإنجاز الذي إذا ما تم تحقيقه بنفس المستوى للأطراف المعنية يعتبر من الناحية الاجتماعية مكافئا للإنجاز الفعلي المشاهد.

وفي حالة تحليل النوع فإنه يمكن تعريف "الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل"، Xe، على النحو التالي، حيث الرموز f و m تعني الإناث والذكور، وحيث γ هي نسبة الإناث لإجمالي السكان:

$$(7) \quad \frac{X_e^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon} = \gamma \frac{X_f^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon} + (1-\gamma) \frac{X_m^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon}$$

من المعادلة رقم (7) يمكن الحصول على "الإنجاز المكافئ" بطريقة مباشرة على النحو التالي:

$$(8) \quad Xe = \left[\gamma X_f^{1-\varepsilon} + (1-\gamma) X_m^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$$

ويلاحظ في هذا الصدد أنه عندما يكون المجتمع غير مكترث لعدم المساواة، = ε 0، فإن Xe تساوي المتوسط الحسابي العادي للإنجاز، وتعني هذه الحالة أن المجتمع لا يعير اهتماماً للعدالة، وعند قيم موجبة للمعامل ε يكون المجتمع مفضلاً للعدالة، وعازفاً عن عدم العدالة كما سبق وأن لاحظنا. وعند تطبيق مفهوم "الإنجاز المكافئ" على اختلافات النوع يمكن الحصول على مؤشر ذو حساسية للمساواة بين النوعين، ويمكن تعريف مؤشر للعدالة النسبية، E، على النحو التالي:

$$(9) \quad E = X_e / \bar{X}$$

حيث $\bar{X}$ هي المتوسط الحسابي العادي.
ويلاحظ أن E يمكن أن تتراوح بين صفر وواحد.

خامساً: دور المرأة التنموي في الكويت

بلغ عدد السكان الكويتيين في نهاية يونيو من عام 2006 (1008090 نسمة) وذلك وفقاً لمعدل نمو سنوي بلغ 3.6% مقارنة بحجم السكان

الكويتيين في نهاية يونيو عام 2005 (973286 نسمة).

وتشير تقديرات السكان الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن الإناث في المجتمع الكويتي تشكّل أكثر من نصف السكان الكويتيين، حيث بلغ عدد الإناث التقديري (514275 نسمة) نسبة 51% من إجمالي عدد الكويتيين في منتصف عام 2006.

يوضّح الجدول التالي تطور أعداد السكان خلال السنوات الخمس الماضية ونسبة الإناث من إجمالي عدد السكان.

عدد السكان ونسبة الإناث في الكويت

السنة (في منتصف السنة)	عدد السكان		نسبة الإناث
	ذكور	إناث	
2002	432064	449254	%51
2003	444876	463566	%51.03
2004	457985	477937	%51.07
2005	477216	496070	%51
2006	493815	514275	%51.01

المصدر: السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

ويشير الهرم السكاني للكويت في منتصف عام 2006 إلى أن حوالي 40% من السكان أعمارهم أقل من 15 عام بعد أن كانت 41.17% في منتصف عام 2003، بينما مثّل عدد السكان في الفئة العمرية من 15 سنة إلى أقل من 60 سنة حوالي 55.4%من إجمالي عدد السكان الكويتيين في الفئة العمرية في نهاية يونيو 2006، وقد ارتفعت هذه النسبة بمقدار 2% مقارنة بآخر يونيو 2003، حيث بلغت 54.3% من إجمالي عدد السكان.

أما بالنسبة لتوزيع الإناث وفقاً للفئات العمرية، فإننا نجد أن النسبة الأكبر من الإناث تتركز في الفئة العمرية من 15 إلى 40 سنة بنسبة وصلت إلى 41% من إجمالي الإناث في نهاية يونيو من عام 2006، تليها نسبة الإناث أقل من 10 سنوات التي بلغت حوالي 26.5% من إجمالي الإناث خلال نفس العام. أما الفئة العمرية من 10 إلى 14 سنة، فتمثل حوالي 11.9% من إجمالي الإناث.

وقد بلغ عدد الإناث في سن الإنجاب (15-49 سنة) في منتصف عام 2006 حوالي 261060 سيدة في مقابل 232838 سيدة في منتصف عام 2003 وفقاً لمعدل زيادة متوسط سنوي بلغ 3.9%. وبملاحظة معدلات الخصوبة خلال العقدين الماضيين، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة 2000-2005 حوالي 2.38 مولوداً لكل سيدة في سن الإنجاب، وبذلك يحقق معدل الخصوبة إنخفاضاً بأكثر من 10% إذا ما تمت مقارنته بمعدل الخصوبة الكلية للفترة 1995-2000، الذي بلغ 2.65 مولوداً لكل سيدة في سن الإنجاب.

وبدراسة مؤشري معدل الوفيات النفاسية ونسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة لعام 2003، يتضح أن 100% من الولادات في الكويت قد تمت بواسطة أطباء أو حضرة موظفي صحة مدرّبين. وقد انعكس ذلك على معدلات الوفيات النفاسية التي تراجعت من 7.3 حالات لكل مائة ألف مولود في سنة 1995 إلى 3.5 حالات فقط في سنة 2003، مسجلاً بذلك معدلاً للانخفاض السنوي بلغ 6.7%.

كما تشير تقديرات توقع البقاء على قيد الحياة بالنسبة للإناث والذكور إلى ارتفاع هذه المعدلات خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفع توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد للإناث من 77.3 سنة خلال الفترة 1995-1990 إلى 79.4 سنة خلال الفترة 2005-2000.

وبلغ إجمالي عدد التلاميذ الكويتيين المقيدين في التعليم ما قبل الجامعي للعام الدراسي 2004-2003 حوالي 300 ألف تلميذ، تمثّل الإناث أكثر من 51% منهم، وقد ارتفعت هذه النسبة خلال العام الدراسي 2006-2005 بنسبة 0.5% لتصبح 51.5%.

ويشير معدل القيد الإجمالي في التعليم إلى النسبة المئوية للملتحقين بالمدارس من السكان في السن المطابق للمستوى التعليمي المشار إليه (رياض الأطفال، المرحلة الابتدائية، المرحلة المتوسطة، المرحلة الثانوية). وقد بلغ معدل القيد الإجمالي بجميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي (ما عدا مرحلة رياض الأطفال) في عام 2004 حوالي 92.3%، كما قد سجلت معدلات القيد الإجمالي للإناث مستويات أعلى منها للذكور، حيث بلغ المعدل للإناث 94.2% مقارنة بحوالي 90.4% للذكور خلال نفس السنة (2004). وقد شهد معدل القيد الإجمالي للإناث تحسناً ملحوظاً مقارنة بعام 2002 الذي بلغ فيه المعدل 90.5% ليحقق بذلك إرتفاعاً قدره 4.1%.

وبلغ إجمالي عدد الطلبة الكويتيين المقيدين في جامعة الكويت للعام الدراسي 2003/2004 حوالي 16.8 ألف طالب، تمثّل الإناث 70.6% من إجمالي عددهم، وقد ظلت هذه النسبة ثابتة خلال السنوات الأربع الأخيرة. وتشكّل الطالبات أكثر من 75% من إجمالي الطلبة في سنة 2003-2004 في الاختصاصات التالية: الصيدلة (93%)، التربية (89.6%)، الطب المساعد (85.5%)، طب الأسنان (82.3%) والعلوم الاجتماعيـــــة (75.6%).

وتشير معدلات الأمية خلال العقدين الماضيين إلى انخفاض نسبتها على مستوى الكويت بين الذكور والإناث. أما بالنسبة لمعدل أمية الإناث (15 سنة فما فوق)، فتشير المؤشرات إلى التحسن الملحوظ خلال السنوات الماضية، حيث بلغ المعدل في عام 2004 أقل من 9% ليحقق بذلك إنخفاضاً قدره 67.3% إذا ما تمت مقارنته بالمعدل في عام 1990 الذي بلـــغ 27.4%. ويأتي هذا التحسن على الرغم من ارتفاع نسبة الأمية لدى الإناث مقارنة بمعدل الأمية للذكور الذي حقق أيضاً تحسن خلال نفس الفترة فقد بلغ معدل الأمية للذكور في 2004 حوالي 5.6% مقارنة بحوالي 9% في عام 1990.

وبلغ إجمالي قوة العمل، وفقاً لبيانات قطاع التخطيط والمتابعة بوزارة التخطيط 335238 في نهاية يونيو 2006، وقد ارتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات الأربع الماضية حيث بلغت نسبة النمو حوالي 23% مقارنة بنهاية يونيو 2003 (حيث كان إجمالي قوة العمل 272673).

وتمثّل الإناث حوالي 42% من إجمالي قوة العمل، وهي نسبة في ارتفاع ملحوظ مقارنة بما كانت عليه في عام 2003 (38.2%). كما تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، التي بلغت 44.3% في عام 2006 مقارنة بمعدل 37.2% في عام 2003، وهو ما يمثل نسبة ارتفاع تفوق 19%. كما يوضح الجدول التالي أن هذا الارتفاع قد شمل كل الفئات العمرية.

وعند دراسة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وفقاً للحالة الاجتماعية لعام 2006، يتضح أن المطلقات هن أكثر النساء مساهمة، بمعدل 57.7% تليهن المتزوجات بنسبة 55.4%.

وللتعرف على الحالة التعليمية للإناث داخل قوة العمل، يوضح الجدول التالي مستويات التعليم المختلفة للمرأة في قوة العمل الكويتية، التي تبرز أن النسبة الأكبر من الإناث حاصلات على مؤهلات متوسطة بنسبة بلغت 41.5% من إجمالي الإناث، أما الحاصلات على مؤهل جامعي فما فوق فيمثلن 34%، بينما 2.4% منهن فقط ليس لديهن مؤهلات.

التوزيع النسبي لقوة العمل وفقاً للحالة التعليمية (قوة العمل الكويتية %)

	في 2006/6/30		في 2003/6/30	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بدون مؤهلات	4.84	2.38	5.63	1.89
مؤهلات دُنيا	45.57	22.2	45.67	19.36
مؤهلات عُليا	14.59	33.97	15.52	38.63
المجموع	100	100	100	100

المصدر: 2003، 2006 السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط، الكويت.

وبلغ عدد المشتغلين الكويتيين عام 2006 حوالي 323 ألف مشتغل، تمثل عمالة الإناث 41.3% منهم بإجمالي أكثر من 133 ألف مشتغلة، وهذه النسبة في ازدياد متواصل طوال الست سنوات الأخيرة.

استحوذ القطاع الحكومي بدولة الكويت على أغلبية العمال ذوي المؤهلات العليا، وبالخصوص الإناث الحاصلات على مؤهل جامعي وما فوق.

وقد استحوذ القطاع الحكومي على أغلبية العاملين ذوي المؤهلات العليا وبالخصوص الإناث الحاصلات على مؤهل جامعي وما فوق بنسبة وصلت إلى 95.3% من إجمالي عمالة الإناث الحاصلات على مؤهلات عليا (83.6% بالنسبة للذكور)، كما تركزت أكثر من 49% من الإناث الأميات أو بدون مؤهل في القطاع الخاص وفي القطاع العائلي.

أما بالنسبة لتوزيعات عمالة الإناث وفقاً للقطاعات الاقتصادية، فإنه يتضح أن قطاع "خدمات مجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية" هو أكثر القطاعات المستوعبة للعمالة النسائية، فمن واقع السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة لعام 2006، فقد اتضح أن حوالي 82% من الإناث العاملات يعملن بهذا القطاع بإجمالي أكثر من 115 ألف عاملة، وهو ما يمثل 44.3% من إجمالي العاملين بهذا القطاع.

وعلى الرغم من أن عمالة الإناث في القطاع الاقتصادي "تمويل وتأمين وعقار وخدمات أعمال" لا تتعدى نسبة 3.5% من إجمالي عمالة الإناث، إلا أن الإناث يمثلن حوالي 38% من إجمالي العاملين بهذا القطاع.

أما بالنسبة لأهم المهن التي تعمل بها الإناث، فتوضح المعطيات الخاصة بالسمات الأساسية للسكان والقوى العاملة أن حوالي 45.3% من عمالة الإناث تعملن بالمجموعة المهنية "كتبة ورجال

المطافئ والشرطة" بإجمالي 63.6 ألف مشغلة في عام 2006، كما تعمل حوالي 24% من الإناث كمدرسات بإجمالي 33 ألف مشغلة، بينما تعمل حوالي 4% من عمالة الإناث كفنيون في الطب والعلوم بإجمالي 5.4 ألف مشغلة.

وبدراسة معدلات البطالة بين الذكور والإناث خلال السنوات الأربع الماضية، فإنه يتضح أن معدل البطالة بين الإناث يمثل ضعفه بين الذكور، حيث بلغ هذا المعدل عام 2006 حوالي 5.2% مقابل 2.7% للذكور. كما نلاحظ تضاعف معدل البطالة للإناث خلال السنوات الأربع الأخيرة مقارنة بعام 2000، حيث بلغ معدل البطالة في عام 2006 أكثر من 6 أمثال معدل البطالة في سنة 2000.

على الرغم من اكتساب المرأة الكويتية الحق والحرية في الامتلاك والاستغلال الكامل والمستقل للعقار، للممتلكات والدخل والأموال، ومن تحقيقها لمستويات عالية في تحصيلها العلمي، لا زالت مشاركتها في وظائف الإدارة العليا محدودة جداً مقارنة بالرجل.

ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث مقارنة بمثيلتها بين الذكور إلى أن الغالبية العظمى من الإناث المتعطلات من فئة جملة المؤهلات الدنيا أو بدون مؤهلات، وغير حاصلات على دورات تدريبية تؤهلهن للوظائف التي يحتاج إليها سوق العمل.

وعلى الرغم من اكتساب المرأة الكويتية الحق والحرية في امتلاك والاستغلال الكامل والمستقل للعقار، للممتلكات والدخل والأموال، فمازالت مشاركتها في وظائف الإدارة العليا محدودة جداً مقارنة بالرجل، وذلك كما يتضح من دراسة أعداد الإناث في وظائف الإدارة العليا القيادية في القطاع الحكومي المدني. فلم تبلغ حصة النساء الكويتيات من الوظائف القيادية مقارنة بالرجال أكثر من 5.8% في عام 2004 وهذه النسبة في انخفاض مقارنة بما كانت عليه في سنة 2001 (6.1%).

كما يتبين من الواقع الحالي لمشاركة المرأة الكويتية في النشاط الاقتصادي حسب المجموعات المهنية في عام 2006 ضعف نسبة النساء المديرات والمشرفات في إجمالي الوظائف التي تشغلها المرأة. إذ لم تتجاوز هذه النسبة 2.3% مقارنة بحوالي 28% لدى الرجال.

سادساً: ملاحظات ختامية

يُراد بإدماج المرأة في العملية التنموية الشاملة وضع خطط واعية بأوضاع النساء المختلفة ومنحهن ما يعني باهتماماتهن. وتسعى عملية الإدماج إلى:

- أن تصبح النساء جزء من مجهودات التنمية الأساسية.
- وضع استراتيجيات لاعتبار النساء مشاركات ومستفيدات من خطط التنمية.
- تحسين أوضاع النساء المعيشية والعملية، بإتاحة الفرص أمامهن للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بدون تغيير الهياكل الموجودة والاستراتيجيات الموضوعة. الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى إحداث تغييرات جذرية في أوضاع المرأة، دون المساس بالعلاقة المتوازنة بينها وبين الرجل.

وتساهم الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تطوير أدوات التحليل الجذري للمشاريع التنموية، وفي تحديد التأثيرات المختلفة لإجراءات التنمية على كل من المرأة والرجل. وبذلك يتسنى متابعة وتقييم المشروعات التنموية ومدى التزامها الفعلي بإزالة الحواجز المؤسسية والقانونية والاقتصادية، التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في كل المجالات.

المراجع العربية

محمد الرميحي (1995)، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج، دار الجديد.

جاسم السعدون (1996)، "التخطيط للاحتياجات من الكفاءات النسائية في برامج التنمية"، مؤتمر حول دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.

خلدون النقيب (1996)، "المرأة وإمكانية التغيير في الوضع الاجتماعي"، منتدى المرأة وصنع القرار: الطريق إلى تحقيق المساواة"، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، 6-9 مايو 1996.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2000)، استراتيجية تطوير أوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا حتى عام 2000، بيروت.

مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، تهيئة الفرص للأجيال القادمة.

هبه حندوسة، (محرر)، (2005)، المرأة العربية والتنمية الاقتصادية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت.

مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (2006)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.

علي عبدالقادر (2007)، التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد (22)، فبراير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	**د. رياض بن جليلي**	**الثاني والسبعون**

العدد المقبل

التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	**د. أحمد الكواز**	**الثالث والسبعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org





المعهد العربي للتخطيط بالكويت

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http://www.arab-api.org